إسرائيل وإيران وصراع المياه في إفريقيا

منى عبد الفتاح

يمثل الصراع على المياه في افريقيا بكافة دوافعه وقودا عظيما للاشتعال بين العديد من الدول. وما يظهره الصراع بين إسرائيل وإيران في هذه القضية يدل على الضعف الذي مُنيت به الدول المشاطئة للبحر الأحمر في جزئها الأفريقي وعدم مقدرتها على طرح اي نوع من المعالجات أو الحلول للمشكلة، كما يعكس العجز عن التصدي لها نظرا لإفلاس مضمار السياسة وتكلفتها الزهيدة مقارنة بما يمكن أن تقدمه هذه الدول من الاهتمام بقضايا أخرى.

وإذا كان هناك اعتقاد بأنّ النفط الذي يمكن استبداله وتعويضه بموارد اقتصادية أخرى قد تم تسييسه، فإنّ هذه الحالة تنطبق على المياه بصورة واضحة ومما يزيد من خطورتها هو انعدام البديل.

إستراتيجية إسرائيل البحرية

يختلف الوضع بالنسبة للصراعات والخلافات المائية عندما يكون قائما فيما بين دول المنطقة، عنه عندما تدخل إلى المسرح دولة أخرى تقف في نقطة المتحفز للانقضاض مثل إسرائيل.

لم تكن لإسرائيل حتى عام 1949 اي حدود أو نقطة وصول إلى مياه البحر الأحمر، ولم يتم ذلك إلا بتوقيع اتفاقيات الهدنة في 24 فبراير/شباط 1949 مما شجعها للاتجاه جنوبا والسيطرة على نقطة تم فيما بعد إنشاء ميناء إيلات عليها.

حصلت إسرائيل إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، على امتياز المرور عبر مضيق تيران وخليج العقبة باتجاه البحر الأحمر لتعبر إلى افريقيا ثم إلى المحيط الهندي إلى آسيا. هذا الأمر ساعدها في خلق وضع أقرب إلى الأمر الواقع فما كان من بعض الدول الأفريقية إلا أن هرولت لتوسع نطاق علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية معها.

أعلنت إسرائيل الحرب على مصر 1967 وقامت باحتلال شبه جزيرة سيناء بعد قرار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إغلاق مضيق تيران بوجه الملاحة الإسرائيلية، حتى توصلت إلى فتح المضايق والاستفادة منها.

قامت مصر بخطوة أخرى في حرب 1973 وهي إغلاق مضيق باب المندب جنوبا في وجه الملاحة الإسرائيلية. ولمواجهة خطر الحصار البحري، اضطرت إسرائيل لتبني إستراتيجية بحرية تمثلت في نشر قوة بحرية قادرة على مواجهة اية تهديدات جديدة في مواقع هامة في البحر الأحمر، وعلى الأخص في مدخله الجنوبي وفي جيبوتي، واستخدام قناة السويس ولأول مرة لمرور الغواصات والقطع البحرية الإسرائيلية.

لم تكتف إسرائيل بذلك بل قامت بالدخول في حالة تشابك مع المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية بالبحر الأحمر لدول مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول إقليمية مثل جيبوتي وكينيا.

استمر ذلك الوضع عدة سنوات إلى أن تم توقيع اتفاقية كامب ديفد في 17 سبتمبر/أيلول 1978 بين الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحيم بيغن.

نصت الاتفاقية على تمتع إسرائيل بحق المرور بقناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة.

ويتضح هذا فيما نشره الجنرال يعقوب عميدرور من معهد أبحاث الأمن القومي في يونيو/حزيران 2010م، حيث بثّ مخاوف إسرائيل من تطور العلاقات بين دول شرق أفريقيا مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا كحلقة والاتجاه بها نحو التحالف الإستراتيجي بما فيها دولة جنوب السودان المنتظرة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعاظم دور إيران لدعم دول أخرى في المنطقة وحركات موالية لها داخل هذه الدول.

ولا تخفى الأهمية الإستراتيجية لموقع هذه المنطقة بالنسبة لإسرائيل والأهمية الاقتصادية حيث يشكل البحر الأحمر ممرا بحريا هاما للتجارة الإسرائيلية وتعزيز وجودها.

اتخذت إسرائيل كافة الإجراءات لتعزيز وجودها الأمني في عدة دول مثل إثيوبيا التي تعتبر دولة أساسية من الناحية الإستراتيجية وتنبع أهميتها بالنسبة لإسرائيل من مجاورتها لدول عربية، ولموقعها المطل على مسارات إبحار السفن إلى ميناء إيلات وإلى قناة السويس.

وترتبط الدولتين علاقاتٌ وثيقة سمحت على إثرها إثيوبيا بوجود عسكري إسرائيلي في أراضيها. كما دعمّت إسرائيل من علاقتها مع كينيا وجيبوتي وعلى الساحل الصومالي، وهذا الانتشار العسكري الإسرائيلي البحري والجوي ينطلق من متطلبات المواجهة مع تعاظم الوجود الإيراني في شرق أفريقيا عموما وفي إريتريا خصوصا.

مواجهة على صفحة المياه

نسبة لما تمثله أفريقيا من عمق إستراتيجي للشرق الأوسط، فقد ظلت الدارة في دائرة الاهتمام للإستراتيجية الإسرائيلية ودبلوماسيتها المزدوجة.

وما فتئت إسرائيل تجتهد في كسر الحصار العربي عليها تارة، وتلتف حوله مستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستخباراتية تارة أخرى حتى وصلت بمساعدة العرب أنفسهم إلى خلق فراغ عربي في أفريقيا.

ومما ساعد إسرائيل في تنفيذ إستراتيجيتها في أفريقيا هو حصولها على عملية التسوية السياسية السلمية بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والتي أدّت إلى تأمين وجودها بما يمكن أن يُسمى تطبيقا عمليا لنظرية ملء الفراغ الذي خلفه العرب بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

أسست إيران بالمقابل حديقتها الخلفية في السودان وعينها على البحر الأحمر الممتد جنوبا من مضيق باب المندب الذي يُعتبر من أهم الممرات المائية العالمية لأنه يصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب وصولا شمالا إلى قناة السويس حيث تطل من هناك عيون العدو اللدود.

ولكي تخلق إيران ممرات بحرية تمكّنها من وضع يدها على مناطق حيوية وإستراتيجية ومن ثم تخدم أطماعها التوسعية بعد السيطرة على المضيق وقطع الطريق البحري على إسرائيل، قامت إيران عبر ميناء عصب الإريتري ومضيق باب المندب بإرسال المساعدات والأسلحة لتزويد الحوثيين في اليمن قبل الثورة هناك.

كما استخدمت إيران خليج عدن بالقرب من القرن الأفريقي لتزويد الإسلاميين المتشددين في الصومال بالسلاح والعتاد العسكري.

ومن البديهي الاعتقاد بأنّ اختراق إيران لليمن بدعم متمردييها ومحاذاتها للسواحل الصومالية لم يكن ليتم بدون مساعدة دولية ما من بعض دول المنطقة، فكثيرٌ من دول القرن الأفريقي تسعى بعد جني ثمار هذه العلاقة لأن يكون لها حليف، وإن لم يكن هذا الحليف إسرائيل فعدوتها إيران.

إنّ هذه السياسة التي تنتهجها إيران هي في مجملها سياسة ذرائعية، فحين تطمح إلى خلق منفذ إستراتيجي للنفط والغاز الإيرانيين فإنّ رغبتها الأصيلة في مدّ نفوذها بمنطقة القرن الأفريقي هو في الحقيقة محاولة جادة لمواصلة مشروعها التوسعي في المنطقة والذي يهدف بشكل أساسي وواضح إلى السيطرة على منطقة البحر الأحمر.

تطورات صراع المياه

دخلت إسرائيل إلى أفريقيا من بوابة المساعدات وتعتبر زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف عام 2009 إلى عدة دول أفريقية من بينها بعض دول حوض النيل التي بينها وبين مصر خلاف حول حصص مياه النيل بمثابة اصطياد في الماء العكر.

ففي كينيا أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي جملة مساعدات في مجال الري والزراعة، ولم تنس كينيا بالطبع أفضال إسرائيل في مساعدتها في محاربة الإرهاب كما في قضية تحرير الطائرة المخطوفة في مطار عينتيبي في أوغندا، وتسليم مواطنين ألمان عملوا في خدمة ما أسمته الإرهاب الفلسطيني.

ثم وصل ليبرمان محطة نيجيريا إحدى أكبر وأغنى وأهم الدول الأفريقية والتي توجد بها مجموعة كبيرة نسبيا من رجال الأعمال الإسرائيليين الناشطين في مجال الزراعة والبنية التحتية، بالإضافة إلى اعتبار نيجيريا هدفا لصادرات الأسلحة الإسرائيلية. وبالرغم من بُعد نيجيريا نسبيا عن مصادر المياه الأفريقية إلا أنّ التركيز العسكري والاستخباراتي جاء لإحاطة وتطويق دول حوض النيل.

ولكن أخطر ما روّج له ليبرمان خلال زيارته تلك هو عرض فكرة «تدويل الأنهار المشتركة» أو «خصخصة المياه» على الأمم المتحدة بتوصية إلى البنك الدولي لدراستها بدعوى منع قيام حروب مياه.

المضحك المبكي أنّ البنك الدولي الذي تعاني 34% من عقود المياه والصرف الصحي الخاصة بمشروعاته في الفترة ما بين 2000 و2010، من صعوبات شديدة هو من أعلن مؤخرا اعتماد التوصية وتبنيها.

ووجه السخرية يتمثل في أنّ البنك الدولي الذي تقوم على عاتقه حل مشاكل التنمية في البلدان النامية عن طريق تقديم القروض والموارد والمشاريع هو من يوصي بخصخصة إدارة المياه.

يبدو أنّ هذه التوصية أطربت عددا من الدول النامية فاستجابت، بيد أن هذه الاستجابة تعتبر تجاهلا للتحدي الأساسي المتمثل في معالجة ندرة وتلوث المياه، وفي ظروف أسوأ الصراعات على الحصص منها كما يحدث الآن في نهر النيل.

كان علاج أزمات المياه من قبل يتم في إطار يضمن التعايش السلمي لضمان سريان هذا الشريان الحيوي بطرق آمنة، بالسعي نحو إيجاد سبل التعاون بدلا من الصراع والاقتتال إلا أنّ دخول المياه في مربع السياسة حوّلها من مصدر حياة إلى دافع للموت، فالتعامل مع أزمة المياه أصبح تحديا آخر من التحديات السياسية العديدة.

وبتدخل إسرائيل وإيران ونفاذهما إلى دول أفريقيا ومحاولة السيطرة على منابع النيل والممرات على البحر الأحمر يحوّلها إلى أزمة عسكرية.

ما يمكن إدراكه بشكل واضح هو أنّ مشاكل المياه في أفريقيا ليست بسبب الندرة وحدها لأنّ الندرة تنشأ على نحو مصطنع بسبب العمليات السياسية، ولكنها تشكل قضية أمنية بامتياز. إلا أنّ الإدراك الذي جاء متأخرا هو أنّ أمن المياه لا يظهر بشكل مطلق وإنما بصورة تعكس المنافسة الجيوسياسية الدولية المحتدمة حولها.

وهذا الوضع لم يحوّل المياه في أفريقيا إلى محركات للصراع بين الحدود الدولية فحسب، وإنما حوّلها إلى صراع عابر للقارات.

عن «الجزيرة نت»

الإسلاميون.. والاستحقاق الرئاسي

محمود سلطان

يطرح -حاليا- السؤال بشأن موقف الإسلاميين من الانتخابات الرئاسية!.. والسؤال في تقديري، بعد ترفا لا لزوم له.. غير أن الإلحاح عليه عشية التحضير للاستحقاق الرئاسي، ربما يحتاج إلى إجابة تقطع بالرأي النهائي فيه.

الإسلاميون يمرون بأسوأ محنة في تاريخهم، ولا يشعرون بالمرارة وحسب، وإنما بما هو أكثر من المرارة ذاتها، فالإحساس السائد لديهم هو أنهم تعرضوا لـ «الخيانة».. لأن في النهاية كان المشير عبد الفتاح السيسي جزءا من حكومة الإخوان، وكذلك وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم.

زد على ذلك أن الإسلاميين لم يطردوا من السلطة بالتدخل الخشن من القائد العسكري الذي عينه الإسلاميون وزيرا للدفاع وحسب، وإنما سددوا فاتورة دم باهظة، وتم تصفية المئات منهم في الشوارع خارج القانون، وإعدام المئات في المحاكم وبالقانون!

الإسلاميون يعتقدون -حتى اللحظة- أن د. محمد مرسي، لا يزال الرئيس الشرعي للبلاد.. ويصرون على أنه يتعين محاكمة الجنرالات الذين قادوا ما يعتبرونه «انقلابا دمويا ضده يوم 3 يوليو الماضي.

وهذه مسألة باتت خارج أية «تسوية» مقترحة، فيما يرى كل من شارك في مشهد عزل الرئيس السابق، بأن «رقبته» رهن مستقبل السيسي نفسه، ومن بينهم رؤساء أحزاب إسلامية وقيادات سياسية ورؤساء هيئات قضائية وأعلى سلطتين دينيتين : الكنيسة والأزهر.. وهم في المحصلة يشكلون كل أدوات الإكراه القانوني والديني والسياسي، ناهيك عن الإعلام «المعادي» للإخوان والذي وفر الغطاء الشعبي لحراك 30 يونيو.. وارتمى بالكامل في حضن السيسي خوفا من الجماعة.

وفي هذا السياق، فإن الكتلة الصلبة من الإسلاميين على رأي جامع، بشأن المسار السياسي الذي ترتب على الإطاحة بمرسي.. باستثناء أعلى سلطة دينية وسياسية في سلفية الإسكندرية، فيما ظل الكوادر السلفية مصطفة مع انصار الإخوان في الشوارع ضد السلطة الجديدة.

ولئن كان البعض يعتقد بأن الإسلاميين قد يمنحون أصواتهم لحمدين صباحي نكاية في السيسي، فإن ذلك من التكهنات المستبعدة، لأن الحركة الإسلامية، تعتقد بأن الأخير والأول جزءا من المشكلة ولن يكونا حلا لها.. إذ من الثابت أن حمدين صباحي كان قيادة نشطة في جبهة الإنقاذ، الحليف القوي للنخبة العسكرية التي أطاحت بالرئيس السابق، ولا يمكن بحال أن يغفر الإسلاميون له موقفه ويصطفون معه ضد منافسه القوي.

وخلاصة القول -هنا- أن الإسلاميين سيقاطعون الانتخابات الرئاسية المقبلة، ولن يكتفوا بالمقاطعة، بل من المتوقع أن يميلوا إلى التصعيد وتنشيط الاحتجاجات لإرباك السلطة وإنهاكها، أملا في الحيلولة دون اجراء الانتخابات في هدوء قد يفسره المجتمع الدولي بأنه «تحد» شعبي للإخوان.

المشكلة ليس في موقف الإسلاميين من الاستحقاق الرئاسي، لأن موقفهم معروف سلفا «المقاطعة» والاحتكام إلى الشارع.. ولكن المشكلة في مستقبل العلاقة بين الإخوان والسلطة «المنتخبة» الجديدة، في ظل وضع محلي «مصر».. وظهير عربي «رسمي» - الخليج بقوته المالة التي يحتاجها السيسي - قلق من الإخوان كقوة متطلعة إلى الحكم وليس تيارا سياسيا شكليا ومستأنسا.

عن «المصريون» القاهرية

استئناف المساعدات العسكرية لمصر .. ضرورة إستراتيجية

إريك تراجر

تواجه محاولة إدارة أوباما استئناف المساعدات العسكرية لمصر معارضة قوية في الكونغرس الأمريكي. ففي التاسع والعشرين من نيسان/أبريل، قرر السيناتور باتريك ليهي «ديمقراطي من ولاية فيرمونت»، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة الفرعية للمخصصات في مجلس الشيوخ الأمريكي التي تشرف على المساعدات الخارجية، تجميد طلب الإدارة الأمريكية من 25 نيسان/أبريل بالموافقة على منح 650 مليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية لمصر، مشيرا إلى أن اللجنة بحاجة إلى أن تلمس «أدلة مقنعة على التزام الحكومة [المصرية] بسيادة القانون». وقد ساندت جهوده مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وفي حين تزداد المخاوف المتعلقة بشأن انتهاج مصر للمسار القمعي، يجب على الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوطها [لإيقاف مثل هذه الأعمال]. وإذا استمر تجميد المساعدات، ستواجه الولايات المتحدة خطر خسارة الفوائد الاستراتيجية المستمدة من علاقاتها القائمة مع القاهرة والمبنية على المساعدات العسكرية. ومن غير المرجح أيضا أن يؤثر حجب المساعدات الأمريكية على السلوك السياسي الداخلي في مصر على المدى القصير، وسوف يقوض من قدرة واشنطن على التأثير على القاهرة في المستقبل، في الوقت الذي قد يكون لمثل هذه الضغوط تأثيرا أكبر.

وجاءت الدعوات المتجددة لحجب المساعدات في أعقاب الحكمين الصادرين عن المحكمة المصرية في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل، والذين يقضيان بإعدام 720 عضوا يُزعم بانتمائهم لـ جماعة «الإخوان المسلمين» على خلفية مقتل اثنين من رجال الشرطة. كما تعكس الدعوات تصاعد الاستياء من الأعمال القمعية الصارمة التي تنتهجها القاهرة منذ أن استجاب الجيش للاحتجاجات الحاشدة في الشارع المصري من خلال عزل الرئيس محمد مرسي في الصيف الماضي. ووفقا لميشيل دن وسكوت ولياميسون من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، قُتل أكثر من 2500 مدني في الفترة ما بين تموز/يوليو 2013 وكانون الثاني/يناير 2014، بالإضافة إلى 17000 جريح و18000 معتقل. كما اتسعت الحملة الأمنية القمعية التي تشنها الحكومة لتطول غير المنتمين لجماعة «الإخوان» المنحلة: فقد صدر مؤخرا حكم بالسجن ثلاث سنوات ضد النشطاء الذين شنوا حملة ضد الاستفتاء على دستور كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى إصدار المحكمة حكما بحظر «حركة شباب 6 أبريل»، التي دعمت الإطاحة بمرسي.

ومرة أخرى، في حين يوجد ما يبرر المخاوف المتعلقة بهذه التطورات المستجدة على الساحة المصرية، إلا أن الدعوة لحجب المساعدات العسكرية لم تستوعب كلا من طبيعة الحكومة المصرية الحالية وقدرة واشنطن على التأثير عليها بصورة صحيحة. وعلى عكس الحقبة الزمنية لحكم حسني مبارك، عندما كانت مقاليد السلطة متمركزة تماما في يد الدكتاتور، فإن الحكومة الجديدة ممزقة بشدة، وفيها مراكز قوة متنافسة يعمل كل منها – ولا سيما الجيش والشرطة والقضاء – بشكل مستقل. وعلى الرغم من أن حجب المساعدات قد أجبر مبارك في بعض الأحيان على تغيير نهج سياسته، إلا أن هذه الأداة لن تعمل الآن بشكل فعال كما كان عليه الوضع من قبل، نظرا لأن طبيعة الدولة المفككة تعني أن كل مؤسسة تمارس سيطرة قليلة خارج نطاق نفوذها. فعلى سبيل المثال، يتمتع الجيش الآن بتأثير ضعيف على السلطة القضائية ولذلك لا يمكن التراجع عن أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة مؤخرا ضد المئات [من المتهمين]. والتي من المرجح أن يخفف معظمها في الاستئناف. وفي واقع الأمر، يقول كبار الضباط برتبة لواء بصورة غير علنية بأنهم لا يعارضون هذه الأحكام فحسب بل يشعرون بالحرج الشديد حيالها.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تؤثر المساعدات العسكرية الأمريكية بشكل موثوق على شيء واحد فقط ألا وهو: السلوك الخارجي للجيش المصري. وبقيناً، لدى الجيش أسبابه الخاصة للحفاظ على التعاون الاستراتيجي مع واشنطن – بصرف النظر عن حقيقة أن غالبية الترسانة المصرية تتكون من أسلحة أمريكية الصنع، وأن العديد من الضباط المصريين تلقوا تدريباتهم في الأكاديميات العسكرية الأمريكية، وأن السياسات التي تنتهجها مصر مثل المحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل ومحاربة الإرهاب في سيناء تصب في مصلحتها. ورغم ذلك، يمكن أن يهدد حجب المساعدات من قدرة واشنطن على ضمان تعاون مصر على المدى الطويل. وأحد أسباب ذلك، هو أن روسيا تحاول توسيع نفوذها في الشرق الأوسط من خلال بيع الأسلحة إلى القاهرة، كما أن العديد من دول الخليج العربي – التي أرسلت مساعدات بمليارات [الدولارات] للحفاظ على استقرار الحكومة المصرية الحالية – تدعم بقوة الجهود التي تبذلها موسكو. وعلاوة على ذلك، وبعد سنوات من رفض الجيش المصري محاربة الجهاديين في سيناء، فقد انخرط في عمليات كهذه منذ أيلول/سبتمبر، لذلك سيؤدي حجب المساعدات الآن إلى بعث رسالة مربكة للغاية بشأن الأولويات الاستراتيجية لدى واشنطن. ومن المحتمل أن تخسر الولايات المتحدة أيضاً فوائد استراتيجية أخرى في حالة حجب المساعدات، بما في ذلك حقوق التحليق في سماء مصر والمرور المميز إلى قناة السويس.

وأخيرا، فإن الحكومة المصرية المرتقة بشدة التي تتولى شؤون البلاد حالياً قد تفقد أكثر تماسكاً بعد بضعة أشهر من الآن، عندما يتقلد وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم ويصبح رئيسا للبلاد كما يرجح. وفي ظل هذه الظروف، فإن استخدام المساعدات العسكرية لتمهيد الطريق لقيام مناخ سياسي أكثر تقدماً قد يؤدي إلى إحداث فرق. ولكن إذا ما حجبت واشنطن المساعدات الآن، فسوف تفقد النفوذ اللازم للتأثير على القاهرة، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير كبير لها على مسار مصر المقلق في المدى القصير. ولجميع هذه الأسباب آنفة الذكر، يجب أن يكون وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مستعداً لاستخدام الخيارات المتاحة له لضمان استمرار المساعدات.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»